دِكْتَاتُورِيَّةُ البُنُوك

رحمان النوضة (الصيغة 2).

خِلال السنوات الأخيرة، أقدمت البُنُوك في المغرب على التَصْعِيد التَدْرِيجِي، والمُتَوَاصِل، في نَهْبِهَا للمواطنين الذين يُودِعُون أَمْوَالَهُم لَدَيْهَا. وَلِمَاذَا ؟ لأن البُنُوك رَأْسَمَالِيَة. ولأن الرأسماليّين لا يَهُمُّهُم سِوَى شيء واحد، هو جَنْي أكبر كَمِّيَة مُمكنة من الأَرْبَاح، وذلك بِغض النظر عن مَشْرُوعِيَة الوَسَائِل المُسْتَعْمَلَة، سَوَاء كانت مُتَلَائِمَة مع القَانُون القَائِم، أم غير قَانُونِيَة، أو حتّى غَير أَخْلَاقِيَة.

وَكَثِير مِن المُوَاطِنِين لَا يَعْرِفُون، أو لَا يَفْهَمُون، الطُرُق المُتَنَوِّعَة

وَالمُتَعَدِّدَة التي تُمَارِسُهَا البُنُوك لِاسْتِخْرَاج أَرْبَاحِهَا مِن وَدَائِع الزَّبَائِن. وَحتّى بعض المسؤولين في مُختلف أجهزة الدولة لَا يعرفون كلّ أَنْوَاع الرُسُوم والاقتطاعات المتنوعة التي تُمَارِسُهَا البُنُوك على وَدَائِع زَبَائِنِهَا العَادِيّين. لأن البُنُوك لا تُعَامِلُ كل زَبَائِنِهَا بِنَفْس الطريقة. بَل تَحْرُصُ البُنُوك على معاملة الشخصيات المسؤولة في أجهزة الدولة بِطَرِيقَة فيها قَدْر هَام مِن التَسْهِيلَات، أو التَسَامُح، أو المُحَابَاة، لكي لَا تُثِير البُنُوك اِنْتِبَاهَهُم أو غَضَبَهُم.

وَبَدَلًا مِن أن تَكُون البُنُوك الخُصُوصِيَة مُجْبَرَة على مُكَافَأَة الزَّبَائِن الذين يُودِعُون أموالهم لدى هذه البُنُوك، مثلًا على شكل فَوَائِد دَوْرِيَة مُعَيَّنَة، أو على شكل صِيَانَة حِسَابَات بَنْكِيَة بِالمَجَّان، فإن هذه البُنُوك تَسْتَثْمِرُ كُتْلَة أَمْوَالَ وَوَدَائِعَ زَبَائِنِهَا كَقُرُوض بَنْكِيَة، وَفي نفس الوقت، تَفْرِضُ هذه البُنُوك على زَبَائِنِهَا رُسُومًا مُتَعَدِّدَة، وَمُتَنَوِّعَة، وَدَوْرِيَة، وَمُتَزَايِدَة، وَمُتَكَرِّرَة، وَمُتَصَاعِدَة. وحتى الودائع التي يَلْتَزِمُ زَبُون البَنْك بِتَجْمِيدِهَا خلال أَجَل مُحَدَّد لِتَمْكِين البَنْك من اِسْتِثْمَارِهَا، تَبْقَى مُكَافَآتُهَا البَنْكِيَة زَهِيدَة لِلغاية. ولماذا هذا الشَحُّ أو البُخْل في معاملة الزَبَائِن ؟ لأن دِينَامِيَة الرَأْسَمَالِيَة تَسْتَوْجِبُ تَنْوِيع وَتَصْعِيد هذه الرُسُوم وَالاِقْتِطَاعَات البَنْكِيَة.

كما أن الفَوَائِد البَنْكِيَة المَفْرُوضَة على القُرُوض، ظلّت في المغرب، ومنذ الاستقلال في سنة 1956 إلى الآن، بَاهِظَة، بالمُقارنة مع فَوَائِد القُرُوض المَعْمُول بها في كثير من دول العالم. وهذا كُلُّه استغلال رأسمالي مُسْتَتِر، وَمُبَالَغ فيه، وَظَالِم. لأن طَبِيعَة الرَأْسَمَالِيَة تَجْعَلُهَا بِالضَرُورَة تَتَصَرَّفُ بشكل مُفْتَرِس.

وَلَا تَسْتَغِلُّ البُنُوك المَواطِنِين الأفراد الذين يُودِعُون لَدَيْهَا مُدَّخَرَاتِهِم وَأَمْوَالِهِم فَحَسْب، بَلْ تَسْتَغِلُ البُنُوك أيضًا الشركات والمقاولات التي هي زَبُونَة لَدَى هذه البُنُوك.

كَمَا تُبَالِغ البُنُوك في المغرب في مَا تَقْتَطِعُه من رُسُوم على الحِسَابَات البَنْكِيَة لِزَبَائِنِهَا. حيث تَصَاعَدَت كل الرُسُوم التي تَقْتَطِعُهَا البُنُوك بشكل مُسْتَبِد، على مُخْتَلَف الخَدَمَات البَنْكِيَة. ومنها مثلًا

الرُّسُوم، والاِقْتِطَاعَات، وَرُسُوم صِيَانَة الحِسَاب، وَرُسُوم إِدَارَة الحِسَاب، وَرُسُوم حِفْظ الأَوْرَاق المَالِيَة أو الأَسْهُم، وَرُسُوم مُخْتَلَف الخَدَمَات البَنْكِيَة، إلى آخره. وذلك دون أن يتحرك "البنك المركزي" بالمغرب، ودون أن تُرَاقِبَ الحُكُومَة، ودون أن تَكْتَرِثَ وِزَارَة المالية، ودون أن يَحْتَجَّ البرلمان، ودون أن تَهْتَمَّ الدولة بهذا الاستغلال الرأسمالي المُتَصَاعِد وَالفَاحِش. لأن كلّ هؤلاء الفاعلين (المَذْكُورين سَابِقًا) هُم رَأْسَمَالِيُّون، وَمُتَضَامِنُون فيما بينهم. وَلأنهم جميعًا يعتبرون أن الرأسمالية شَرْعِيَة، وَضَرُورِيَة لِمَصَالِحِهم الخُصُوصِيَة. ولأنهم يعتبرون أن الاستغلال الرأسمالي المُفْتَرِس، هو عَمَل عَادي، وَمَشْرُوع، بَلْ ضَرُورِي. ولأنهم يُدْرِكُون أنه بدون هذا الاستغلال الرأسمالي المُفْتَرِس، فإن مَصَالِحَهُم الخُصُوصِيَة سَتَنْهَار، وأن الرَأْسَمَالِيَة هي نَفْسُهَا سَتَسْقُط.

وحتّى إذا اِشْتَكَى زَبُون بَنْك إلى "البنك المركزي"، ضِدَّ اِقْتِطَاعَات مُبَالَغ فيها من طرف بَنْكِه، أو ضِدَّ فَوَائِد قُرُوض مُبَالَغ فيها، وَحتّى إذا طَالَبَ هذا الزبون بِإِنْصَافِه، فإن "البنك المركزي" لا يهتمّ بِشَكْوَاه، وَلَا يُجِيبُه. لأن البنك المركزي يهتم أكثر بمصالح الشركات الكبيرة والمتوسّطة، بينما معاناة المُوَاطِنِين البُسَطَاء لا تَهُمُّه، حتّى لَوْ تَحوّل هؤلاء المواطنين البُسطاء إلى قُرَابَة أَرْبَعِين مَلْيُون من المواطنين الذين هُم سُكّان المَغْرِب. فَتُصْبِح هَكَذَا مصالح أربعين مَلْيُون مِن المواطنين لَا تُساوي شيئًا بِالمُقَارَنَة مع مصالح الشركات الكبيرة والمتوسّطة، بِمَا فيها البُنُوك، سواءً كانت هذه الشركات مغربية أم أجنبية. ولماذا ؟ لأن هذا السُلُوكِيَات هي المُعَامَلَات التي تُوجِبُهَا الرَأْسَمَالِيَة.

وبدلًا مِن أن يَكُون "البنك المركزي" التَابِع لِلدَّوْلَة مُحَايِدًا، وَمُرَاقِبًا، وَمُحَاسِبًا، وَمُعَاقِبًا، لِلْمُخَالَفَات والانتهاكات التي تَرْتَكِبُهَا البُنُوك الخُصُوصِيَة، يَظْهَرُ أن نَقَابَة البَنْكِيّين الخُصُوصِيّين الكِبَار، أي «النَجَمُّع المِهَنِي لِبُنُوك المغرب» (GPBM)، هي التي تُخِيف «البنك المركزي»، وَهِيَ التي تُرَاقِبُه، وَهي التي تُوحِي إليه بِأَفْعَالِه، أو بِتَوَجُّهَاتِه. وهذا أمر حَتْمِيٌّ في الرَأْسَمَالِيَة. لأن الرأسمالية تُخْضِعُ حَتْمًا كلّ مُؤَسَّسَات الدولة لِخِدْمَة مَصَالِح الرَأْسَمَالِيّين الكِبَار. وَمِن المُعَبّر أنه لم

يَسْبِق «للبنك المركزي» أن عَاقَبَ أيّ بَنْك خُصوصي على مُخَالَفَات مُفْتَرَضَة، على اِمْتِدَاد كلّ العُقُود الأخيرة. لأن البُنُوك، بما فيها "البنك المركزي"، يعتقدون أن صِيَّانَة الثِّقَة في المَنْظُومَة البَنْكِيَة، تَسْتَوْجِبُ مَنْعَ نَقد البُنُوك، أَوْ مُعَاقَبَة مُبَالَغَاتِهَا، أو رَدْع مُخَالَفَاتِهَا. ولأن منطق الرَأْسَمَالِيَة يَفْرِضُ تَغْلِيب مصالح البُنوك على مَصَالِح المواطنين.

وَلَا تُوجَد مُنَافَسَة حَقِيقِيَّة وَكَافِيَة بين هذه البُنُوك الخُصُوصِيَة المَوْجُودة في البلاد. حَيْثُ تَعْمَلُ هذه البُنُوك كَأَنَّهَا بِمَثَابَة اِتِحَاد إِحْتِكَارِي لِلبُنُوك، أَيْ كَارْتِل (cartel) مُنَسَّق، وَمُوَحَّد، وَاحْتِكَارِي. وَإِذَا أَحَسَّ زَبُون بَنْك بِسُوء مُعَامَلَة، أو بِاسْتِغْلَال مُفْرِط من طَرَف بَنْكِه، فإنه لا يقدر على الانتقال إلى بنك آخر، لأن كل هذه البُنُوك تُمَارِسُ نفس السياسة تُجَاه الزَبَائِن. ولأن الرأسمالية تَسْتَوْجِبُ تَغْلِيب مصالح البُنُوك على مصالح المواطنين.

وحتّى السَّمَاح لِبُنُوك أَجْنَبِيَة بأن تعمل داخل المغرب، لم يَأْت بِأَيَّة فَائِدَة لِلمُواطنين المغاربة. بل على عكس ذلك، أَضْعَفَت البُنُوكُ الأَجْنَبِيَةُ مُنَافِسَاتِهَا البُنُوكَ المغربية. كما سَاهَمَت البُنُوك الأجنبية في تَصْعِيد اِسْتِغْلَال زَبَائِن البُنُوك المغاربة. وَسَاهَمَت أيضًا البُنُوك الأجنبية في تَسْهِيل عمليات تَهْرِيب الأموال، وعمليّات الفَسَاد، الجَارِيَة بين الداخل والخارج. لأنه مِن المُحَتَّم أن تُؤَدِّيَ الرَأْسَمَالِيَة إلى هذه النَتَلَاعُبَات.

كما أن اِنْزِلَاق دولة المغرب في خِيَّانَة التَطْبِيع مع إِسْرَائِيل الصَهْيُونِيَة، والاستعمارية، والعُنْصُرية، زَادَ في تَسْهِيل هَيْمَنَة المُؤَسَّسَات البَنْكِيَة والمَالِيَة العَالَمِيَة، المُنَاصِرَة لِلصَّهْيُونِيَة، على المغرب. وكان مِن المَحْتُوم أن تُؤَدِّيَ الرَأْسَمَالِيَة التَبَعِيَة إلى خُضُوع المغرب لِلصَهْيُونِيَة.

وما دام المواطنون مُنْقَسِمين إلى أفراد مُتَنَافِرين، سَيَكُونُون بالضّرورة ضَعِيفِين، وَمَغْلُوبين، وَعَاجِزين، وَمُجْبَرين على الاِسْتِسْلَام، وعلى الخُضُوع، لِدِيكْتَاتُورِيَة البُنُوك الرأسمالية. أَمّا إذا تَنَظَّمَ المواطنون وَتَوَحَّدُوا في تَنْظِيمَات ذَاتِيَة مُسْتَقِلَّة، سَيُصْبِحُ بِإِمْكَانِهِم هَزْم أَيِّ كان،

وَتَحْقِيق طُمُوحَاتِهِم. لأن الرَأْسَمَالِيَة تُشَيّئُ حَتْمًا الشعبَ، وَتُحَوّلُه إلى أفراد مُتَنَافِرين وَعَاجِزين.

وما تُمَارِسُه هذه البُنُوك الرأسمالية مِن اِسْتِبْدَاد تُجاه زَبَائِنِهَا، هو إساءة استخدام للسلطة (abus de pouvoir)، وخيانة لِلثّقَة التي وَضَعَهَا المُوَاطِنُون الزَبَائِن في بُنُوكِهِم الرأسمالية. لأنه لَا يُمْكِنُ أن تَقُوم الرَأْسَمَالِيَة سِوَى على أَسَاس ضَبْطِ المُوَاطِنين، وَإِخْضَاعِهِم، وَقَمْعِهِم، وَتَفْرِيقِهِم، وَتَرْهِيبِهِم، وَخَدْعِهِم، وَاسْتِغْلَالِهِم.

وَبِصِفَتِهَا مُؤَسَّسَات رَأْسَمَالِيَة، لا تعرف البُنُوك الخُصُوصِيَة من سبيل لِلزيادة في أرباحها، سوى اِسْتِعْمَال التَفَنُّن في التَحَايُل، والتَضْلِيل، وَالمَكْر، والتَمْوِيه، بِهَدَف اِسْتِغْلَال أو نَهْب زَبَائِنِهَا.

وَتَتَطَوَّرُ الرَأْسَمَالِية مِن التَنَافُس إلى الاِحْتِكَار. وَيَنْدَمِجُ الرَأْسَمَال البَنْكِي الكبير، مع الرَأْسَمَال الصِنَاعِي الكبير، لِيُنْشِئَا الرَأْسَمَال المَالِي الكبير. وَلَا تَمْتَلِكُ الرَأْسَمَالِيَة مِن أُفُقٍ مُسْتَقْبَلِي سِوى الاِحْتِكَارَات، والاِسْتِغْلَال المُكَثَّف. وَتُعْتَبَرُ إِمْبِرْيَالِيَة الاِحْتِكَارَات المَرْحَلَة العُلْيَا مِن تَطَوُّر الرَأْسَمَالِيَة.

ولا يوجد حل جذري لِمَشَاكِل البُنُوك سوى عبر التحرّر مِن الرَأْسَمَالِيَة.

وما دامت البُنُوك رأسمالية، يستحيل إصلاحها.

رحمان النوضة (5 غشت 2022).